



صدر عن حزب حرّاس الأرز - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

مضى عام على رحيل سوريا عسكرياً من لبنان، ولكن وجودها الأمني والسياسي ما زال يرخي بظلاله على البلاد ويتحكّم بعددٍ من مفاصلها الرئيسية من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة المجلس النيابي إلى بعض الحكومة وبعض طاولة الحوار فضلاً عن الأحزاب والمنظمات السورية الهوى والولاء.

وسط هذا الحضور السوري الضاغط والمخيف تقف الحكومة اللبنانية عاجزة ومتردّدة وخائفة، ولا تفعل شيئاً سوى بيع الأحلام إلى الناس كالقول بأنها قرّرت ترسيم الحدود مع سوريا وإقامة علاقات دبلوماسية ونديّة معها، وتجريد سلاح المنظمات غير الشرعية إلى آخر معزوفة الوهم والوعود الخادعة.

الكل يتمنّى أن تحقق الحكومة شعاراً واحداً من هذه الشعارات الجميلة، ولكن التمنيات شيء والواقع على الأرض شيء آخر، فإذا كان رئيس الحكومة عاجزاً عن القيام بزيارة إلى سوريا فكيف يستطيع إقامة علاقات ندية أو دبلوماسية معها؟ أو ترسيم الحدود في شبعاً وغيرها؟ أو طلب مساعدتها في نزع سلاح الميليشيات التابعة لها؟ اللهم إلا إذا كان المقصود الإعراف والترسيم من طرفٍ واحد!

لقد آن الأوان أن نواجه المعضلة السورية بمواقف جدّية وواقعية بعيدة عن العواطف وعبارات التكاذب والتودّد والإستجداء، وترداد المرافقات الفارغة في كل ظرفٍ ومناسبة مثل: "الشقيقة سوريا" و "الشقيق لبنان" و "العلاقات المميزة" و "شعبان في بلدٍ واحد" أو "بلدان في شعبٍ واحد" إلى آخره.

يجب الإقرار أولاً وأخيراً بأنّ مشكلة لبنان مع سوريا عمرها من عمر التاريخ، وإنّ هذه الأخيرة لم ولن تعترف بالكيان اللبناني أقله على المدى المنظور، وعليه ولكي لا نستمرّ في خداع أنفسنا والرأي العام الدولي، علينا البحث عن أساليب أخرى أكثر جدّية في التعامل مع هذه المشكلة - المعضلة، ومنها:

أولاً: عدم الإتكال على سوريا في حلحلة أي أزمة من أزمتنا الكبيرة والصغيرة، لا بل علينا أن نتوقع منها المزيد من التصلب والعرقلة أقله على خلفيّة الإنتقام لخروجها القسري من لبنان في مثل هذا اليوم من العام الماضي.

ثانياً: الإستغناء عن الحدود البريّة مع سوريا حتى إشعار آخر، والإكتفاء بضبطها ضبطاً محكماً منعاً للتسلل والتهريب والتخريب، وإستبدالها بالموانئ البحرية والجوية بعد تعزيزها لتسهيل عمليات الإستيراد والتصدير وإنتقال الأشخاص.

ثالثاً: الإفتتاح على البحر المتوسط بإعتباره المدى الحيوي والتاريخي للبنان، والتعامل مع البلدان الواقعة على شواطئه.

وبما أنّ هذه الحكومة هي أعجز من أن تتخذ مثل هذه الخطوات الجريئة والجدّية، ننصحها بالكفّ عن إطلاق شعاراتٍ كبيرة تفوق قامتها الصغيرة، والإنصراف فقط إلى الداخل لمعالجة أمرين على الأقل في غاية الإلحاح: الأول، ضبط الأمن بقواها الذاتية من دون الإتكال على أحد، والثاني، تحسين الوضع المعيشي المتأزّم أكثر فأكثر، والإمتناع عن فرض ضرائب إضافية وبخاصّة على الطبقة الفقيرة، وتأمين فرص العمل للمواطنين قبل أن يفرغ البلد من عنصر الشباب ويتحوّل إلى مجتمعٍ للكهول.

لبنك لبنان

أبو أرز

في ٢٩ نيسان ٢٠٠٦